معيار الأداء ١
نظام الإدارة ونظام التقييم الاجتماعي والبيئي

٣٠ابريل ٢٠٠٦

مقدمة

١ يؤكد معيار الأداء ١ على أهمية إدارة الأداء الاجتماعي والبيئي طوال فترة المشروع (أي نشاط تجاري يخضع للتقييم والإدارة). يتميز نظام الإدارة الاجتماعية والبيئية الفعال بأنه عملية ديناميكية مستمرة تبدأ من الإدارة، وتتضمن الاتصال بين المتعامل وموظفيه والمجتمعات المحلية التي تتأثر بالمشروع بشكل مباشر (المجتمعات المتأثرة). استنادًا إلى عناصر عملية إدارة الأعمال التجارية والتي تتمثل في "التخطيط والتنفيذ والفحص والعمل"، يستلزم النظام التقييم الشامل للآثار والمخاطر الاجتماعية والبيئية المحتملة منذ المراحل الأولى لتطور المشروع، كما يوفر النظام والتناسق اللازمين للتخفيف من حدة هذه الآثار والمخاطر والتعامل معها بشكل مستمر. وعلاوةً على ذلك، فإن نظام الإدارة الذي يتناسب مع حجم المشروع وطبيعته يعزز من الأداء الاجتماعي والبيئي السليم والمستمر للمشروع، كما يمكن أن يفضي إلى تحسين نتائج المشروع المالية والاجتماعية والبيئية.

الأهداف

- تحديد وتقييم الآثار الاجتماعية والبيئية، سلبية كانت أم إيجابية، في نطاق التأثير الخاص بالمشروع
- تفادي الآثار السلبية الواقعة على الموظفين والمجتمعات المتأثرة والبيئة، أو تقليلها أو تخفيفها أو التعويض عنها إذا ما تعذر تفاديها.
- ضمان مشاركة المجتمعات المتأثرة بشكل مناسب في القضايا التي يحتمل أن تؤثر عليها
- تعزيز الأداء الاجتماعي والبيئي المحسن للشركات من خلال الاستخدام الفعال لأنظمة الإدارة

نطاق التطبيق

٢ ينطبق معيار الأداء هذا على المشروعات ذات الآثار والمخاطر الاجتماعية والبيئية التي ينبغي التعامل معها في المراحل المبكرة من تطور المشروع وبصورة مستمرة.

المتطلبات

نظام الإدارة الاجتماعية والبيئية

٣ يلتزم المتعامل بإقامة نظام للإدارة الاجتماعية والبيئية والمحافظة عليه، وذلك بما يتناسب مع طبيعة المشروع وحجمه وعلى نحو يتفق مع مستوى الآثار والمخاطر الاجتماعية والبيئية. ويشتمل هذا النظام على العناصر التالية: (i) التقييم الاجتماعي والبيئي و(ii) برنامج الإدارة و (iii) القدرة التنظيمية (iv) والتدريب و (v) المشاركة المجتمعية و (vi) الرصد و (vii) إعداد التقارير.

التقييم الاجتماعي والبيئي

٤ يقوم المتعامل بعملية تقييم اجتماعي وبيئي تراعي بأسلوب متكامل مخاطر وآثار المشروع الاجتماعية والبيئية المحتملة (يشمل ذلك العمل والصحة والسلامة). وتعتمد هذه العملية على المعلومات الحالية, بما في ذلك المعلومات التي تعطي وصفاً دقيقاً للمشروع, والبيانات الاجتماعية والبيئية الأساسية المناسبة. كما يراعى في هذه العملية كافة الآثار والمخاطر الاجتماعية والبيئية للمشروع، بما في ذلك القضايا المحددة في معايير الأداء من ٢ وحتى ٨ بالإضافة إلى القضايا التي تتأثر بهذه المخاطر والآثار. كما سيتم مراعاة القوانين والتنظيمات السارية الخاصة بالنطاق القضائي الذي يعمل ضمنه المشروع، فيما يتعلق بالقضايا الاجتماعية والبيئية بما في ذلك القوانين المسئولة عن تطبيق التزامات الدولة المضيفة بموجب القانون الدولي.

٥ كما يتم تحليل الآثار والمخاطر في إطار نطاق التأثير الخاص بالمشروع. ويشمل هذا النطاق، كلما أمكن: (i) موقع (مواقع) المشروع الأساسي والمرافق المرتبطة التي يقوم المتعامل (والمقاولون التابعون له) بإنشائها أو التحكم فيها مثل ممرات نقل الطاقة، وخطوط الأنابيب، والقنوات، والأنفاق، وطرق الوصول وإعادة التوطين، ومناطق التخلص من النفايات، ومعسكرات الإنشاء (ii) المرافق ذات الصلة التي لا يتم تمويلها كجزء من المشروع (يجوز تقديم التمويل بشكل منفصل بواسطة المتعامل أو الطرف الثالث بما في ذلك الحكومة)، وهي تلك المرافق التي يعتمد وجودها واستمرارها حصريًا على المشروع، والتي تعد منتجاتها أو خدماتها ضرورية للتشغيل الناجح للمشروع، (iii) المناطق التي يحتمل تضررها من جراء آثار تراكمية من التطوير المدروس للمشروع أو مشروع أو حالة قائمة أو التطورات الأخرى ذات الصلة بالمشروع والتي يتم تحديدها بشكل واقعي في وقت إجراء التقييم الاجتماعي والبيئي، (iv) المناطق التي يحتمل تضررها من الآثار غير المباشرة التي يمكن التنبؤ بها والتي يتسبب المشروع في حدوثها، وإن كان يمكن حدوثها لاحقًا أو في مكان مختلف. ولا يتضمن نطاق التأثير أية آثار محتملة يمكن حدوثها دون وجود المشروع أو بشكل مستقل عنه.

٦ كما يتم تحليل الآثار والمخاطر الخاصة بالمراحل الرئيسية لدورة المشروع، بما في ذلك مرحلة ما قبل الإنشاء والإنشاء وعمليات التشغيل وسحب المشروع أو إنهائه. ويراعي في عملية التقييم، حسب ما يكون مناسبًا، دور وقدرات الطرف الثالث (مثل الحكومات المحلية والوطنية والمقاولين والموردين)، بالقدر الذي تفرض به خطرًا على المشروع، إلى جانب الإقرار بوجوب معالجة المتعامل لهذه المخاطر والآثار بما يتناسب مع تحكم المتعامل وتأثيره في أعمال الطرف الثالث. وتتم مراعاة الآثار المرتبطة بسلاسل الإمدادات إذا كان المورد الذي يستخدمه المشروع حساسًا من الناحية الأيكولوجية، أو في الحالات التي تكون فيها الأجور المنخفضة للعمالة عاملاً مهمًا في القدرة التنافسية للعنصر الذي يتم توريده. ويراعي التقييم أيضاً الآثار المحتملة التي تتنقل عبر الحدود، مثل التلوث الجوي أو استخدام المجاري المائية الدولية أو تلوثها، بالإضافة إلى الآثار العالمية مثل انبعاثات غازات الدفيئة.

٧ ويكون التقييم بمثابة تقييم وعرض كافي و دقيق و موضوعي للقضايا المطروحة، حيث تم إعداده بواسطة أفراد مؤهلين وذوي خبرة. وفي المشروعات ذات الآثار السلبية الكبيرة أو التي تشتمل على قضايا معقدة من الناحية الفنية، قد يكون على المتعاملين الاستعانة بالخبراء الخارجيين للمساعدة في عملية التقييم.

٨ وتبعاً لنوع المشروع وحجمه وطبيعة المخاطر والآثار المحتملة المصاحبة له، قد تشتمل عملية التقييم على تقييم شامل للتأثيرات الاجتماعية والبيئية، أو تقييم اجتماعي أو بيئي محدود أو مُركز، أو تطبيق مباشر لمعايير اختيار المواقع بما يتلاءم مع البيئة أو معايير التلوث أو معايير التصميم والإنشاء. وفي حالة اشتمال المشروع على أنشطة أعمال حالية، قد يستلزم الأمر إجراء أعمال مراجعة اجتماعية و/أو بيئية لتحديد نطاقات الاهتمام. يذكر أن أنواع القضايا والمخاطر والآثار المراد تقييمها، ونطاق برنامج المشاركة المجتمعية (انظر الفقرات من ١٩وحتى ٢٣أدناه)، قد تختلف بصورة كبيرة، وذلك تبعًا لطبيعة المشروع وحجمه وموقعه ومرحلة تطوره.

٩ أما المشروعات ذات الآثار السلبية الكبيرة المحتملة والتي تتميز بأنها متنوعة أو لا يمكن مواجهتها أو يتعذر معالجتها, فسيتم إجراء تقييم شامل للآثار الاجتماعية والبيئية المترتبة عليهاحيث سيشتمل هذا التقييم على فحص البدائل الفنية والمالية المجدية [1] لمصدر هذه الآثار بالإضافة إلى وثائق الأساس النظري لاختيار مسار العمل المقترح بعينه. وقد تظهر الحاجة إلى إجراء تقييم إقليمي أو قطاعي أو إستراتيجي وذلك في الظروف الاستثنائية.

١٠ يمكن إجراء التقييمات ذات النطاق المحدود للمشروعات ذات الآثار المحدودة التي تتميز بأنها قليلة العدد ومتعلقة بالموقع بصفة عامة ويمكن معالجتها بصورة كبيرة، هذا فضلاً عن إمكانية التعامل معها على نحو سريع من خلال تدابير التخفيف.

١١ ولن تخضع المشروعات التي تنطوي على الحد الأدنى أو لا تشتمل على أية آثار سلبية كبيرة لأي تقييم إضافي يتجاوز تحديد هذه الآثار.

[1] ترتكز "الجدوى الفنية" على إمكانية تنفيذ التدابير والإجراءات المقترحة باستخدام المهارات والأجهزة والمواد المتوفرة في السوق مع الأخذ في الاعتبار العوامل المحلية السائدة، مثل المناخ والظروف الجغرافية وإحصائيات السكان والبنية الأساسية والسلامة والإدارة والقدرة وموثوقية التشغيل. ترتكز "الجدوى المالية" على اعتبارات تجارية، تشمل الحجم النسبي للتكلفة الإضافية لانتهاج مثل هذه التدابير والإجراءات مقارنة باستثمارات المشروع ونفقات التشغيل والصيانة واحتمالية أن تحول هذه التكلفة المتزايدة دون استمرار مشروع المتعاملالمتعامل.

١٢ كجزء من التقييم، يتعهد المتعامل بتحديد الأفراد والمجموعات التي قد تتأثر بالمشروع على نحو مختلف وبشكل نسبي وذلك نتيجة حالة هؤلاء الأفراد أو المجموعات المعرضة للضرر أو الضعيفة [2]. وعند تحديد حالة بعض المجموعات كعرضه للضرر أو تعاني من ضعف الموقف، يتعهد المتعامل باقتراح وتطبيق تدابير مختلفة بحيث لا تقع الآثار السلبية على تلك المجموعات بنسب متفاوتة ولا يتم حرمانها من المشاركة في الفرص والمنافع الخاصة بعملية التنمية.

برنامج الإدارة

١٣ بالنظر إلى نتائج التقييم الاجتماعي والبيئي ذات الصلة ونتيجة التشاور مع المجتمعات المتأثرة، يقوم المتعامل بوضع وإدارة برنامج تخفيف واتخاذ تدابير وإجراءات تحسين الأداء كي يتعامل مع المخاطر والآثار الاجتماعية والبيئية المحددة (برنامج الإدارة).

١٤ تشتمل برامج الإدارة على مجموعة من السياسات والإجراءات والممارسات الخاصة بالعمليات. وقد يتم تطبيق هذه البرامج على نطاق واسع من خلال المؤسسة التي يتبع لها المتعامل أو في بعض المواقع والمنشآت أو من خلال بعض الأنشطة, علماً بأن تدابير وإجراءات التعامل مع الآثار والمخاطر ستؤدي إلى تجنب ومنع مثل هذه الآثار بدلاً من الحد منها أو تخفيفها أو التعويض عنها أينما أمكن ذلك من الناحية الفنية والمالية. وفي حالة عدم إمكانية منع هذه المخاطر والآثار أو تجنبها، فسيتم تحديد تدابير وإجراءات التخفيف بحيث يعمل المشروع وفقاً للقوانين والتنظيمات المعمول بها ويفي في الوقت نفسه بمتطلبات معايير الأداء من ١ وحتى٨ (انظر الفقرة ١٦أدناه). يذكر أن مستوى تفصيل وتعقيد هذا البرنامج وأولوية التدابير والإجراءات المحددة سيتوافق مع مخاطر وتأثيرات المشروع.

١٥ يحدد البرنامج النتائج المرجوة كأحداث قابلة للقياس بالقدر الممكن، وذلك من خلال عناصر مثل مؤشرات الأداء أو الأهداف أو معايير القبول التي يمكن تعقبها على مدار فترات زمنية محددة بالإضافة إلى تقديرات الموارد والمسئوليات المطلوبة للتنفيذ. وفي ظل الإقرار بالطبيعة الديناميكية لعملية تنفيذ وتطوير المشروع، يقوم البرنامج بالاستجابة في حالة تغير ظروف المشروع أو وقوع أحداث غير متوقعة أو نتائج عملية الرصد (انظر الفقرة ٢٤أدناه).

خطة العمل

١٦- عندما يقوم المتعامل باتخاذ بعض تدابير وإجراءات التخفيف الخاصة لكي يتوافق المشروع مع القوانين والتنظيمات المعمول بها ولكي يفي بمتطلبات معايير الأداء من ١وحتى ٨, يتعين عليه أن يُعد خطة العمل المناسبة لذلك. وتعكس هذه التدابير والإجراءات نتائج التشاور حول المخاطر والآثار السلبية الاجتماعية والبيئية بالإضافة إلى تدابير وإجراءات التعامل مع هذه الآثار وبما يتوافق مع متطلبات الفقرة ٢١. وقد تتنوع خطة العمل من وصف موجز لتدابير التخفيف الروتينية إلى سلسلة من الخطط الخاصة[3]. يذكر أن خطة العمل سوف :(i) تصف الإجراءات الضرورية لتنفيذ مجموعة من التدابير أو الإجراءات التصويبية؛و (ii) ترتب هذه الإجراءات حسب الأولوية؛ (iii) تشتمل على الجدول الزمني لتنفيذ هذه الإجراءات؛و (iv) يتم الإفصاح عنها للمجتمعات المتأثرة (انظر الفقرة ٢٦)؛ و (v) تصف الجدول الزمني وآلية رفع التقارير الخارجية حول تنفيذ المتعامل لخطة العمل.

القدرة التنظيمية

١٧- يلتزم المتعامل بإقامة والمحافظة على وتقوية الهيكل التنظيمي الذي يحدد الأدوار والمسئوليات والسلطات الخاصة بتنفيذ برنامج الإدارة بما في ذلك خطة العمل. كما بعض الأفراد اللذين لهم اختصاصات واضحة للمسئوليات والسلطات، بما في ذلك ممثلي الإدارة. وينبغي أيضاً تحديد المسئوليات الاجتماعية والبيئية الرئيسية وإبلاغها إلى الأفراد وباقي المؤسسة. ويتم تبعًا لذلك توفير الرقابة الإدارية والموارد المالية والبشرية الكافية بصورة مستمرة لضمان التنفيذ الفعال والمستمر للأداء الاجتماعي والبيئي.

٢قد تنشأ هذه الحالة نتيجة العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو التوجه السياسي أو أي توجه آخر أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو الملكية أو الميلاد ويجب على المتعامل أيضًا مراعاة بعض العوامل مثل الجنس والعرق والثقافة والحالات المرضية والإعاقة الجسدية أو العقلية والفقر أو الحرمان الاقتصادي والاعتماد على الموارد الطبيعية النادرة.
٣على سبيل المثال، خطط عمل إعادة التوطين، وخطط عمل التنوع البيولوجي، وخطط التعامل مع المواد الخطرة، وخطط الاستعداد للطوارئ وخطط الاستجابة، وخطط صحة وسلامة المجتمع، والخطط الإنمائية للشعوب الأصلية.

التدريب

١٨- يتعهد المتعامل بتدريب الموظفين والمتعاقدين ذوي المسئولية المباشرة على الأنشطة ذات الصلة بالأداء الاجتماعي والبيئي للمشروع بحيث تتوفر لديهم المعرفة والمهارات اللازمة لأداء عملهم، بما في ذلك المعرفة الحالية بالمتطلبات التنظيمية للدولة المضيفة، والمتطلبات واجبة التطبيق لمعايير الأداء من ١إلى ٨. كما يتعامل التدريب مع التدابير والإجراءات المطلوبة بموجب برنامج الإدارة، بما في ذلك خطة العمل، والطرق المطلوبة لتنفيذ عناصر الإجراءات بطريقة فعالة وملائمة.

المشاركة المجتمعية

١٩- تمثل المشاركة المجتمعية عملية مستمرة تتضمن قيام المتعامل بالإفصاح عن المعلومات. وإذا كانت هناك احتمالات لتأثر المجتمعات المحلية بالمخاطر أو الآثار السلبية الناتجة عن المشروع، فإن عملية المشاركة تشتمل حينئذ على التشاور مع هذه المجتمعات. وتهدف المشاركة المجتمعية إلى إقامة علاقات بنّاءة مع هذه المجتمعات والمحافظة عليها مع مرور الوقت. وينبغي أن تعكس طبيعة المشاركة المجتمعية وتواترها المخاطر والآثار السلبية للمشروع التي تتعرض لها المجتمعات المتأثرة. كما ينبغي أن تكون المشاركة المجتمعية خالية من المناورة أو التدخل أو الإكراه أو الترهيب الخارجي، وأن تتم على أساس معلومات ذات صلة ومناسبة من حيث التوقيت وواضحة وفي صورة يسهل الوصول إليها.

الإفصاح عن المعلومات

٢٠- يساعد الإفصاح عن المعلومات المرتبطة بالمشروع المجتمعات المتأثرة على فهم المخاطر والآثار والفرص التي تترتب على المشروع. وعندما يقوم المتعامل بعملية التقييم الاجتماعي والبيئي, يتعين عليه الإفصاح عن الوثائق الخاصة بهذه العملية للجمهور. وعند احتمال تأثر المجتمعات بالمخاطر والآثار السلبية الناتجة عن المشروع، فعلى المتعامل أن يزود هذه المجتمعات بإمكانية الوصول إلى المعلومات المتعلقة بغرض وطبيعة وحجم المشروع وفترة استمرار أنشطة المشروع المقترحة وأية مخاطر وآثار محتمل أن تلحق بهذه المجتمعات. وفي حالة المشروعات ذات الآثار الاجتماعية أو البيئية السلبية، يجب أن تحدث عملية الإفصاح عن المعلومات في مرحلة مبكرة من عملية التقييم الاجتماعي والبيئي وفي أي حدث قبل بدء إنشاء المشروع كما يجب أن تتم بصفة مستمرة (انظر الفقرة ٢٦ أدناه).

التشاور

٢١- في حالة احتمال تعرض المجتمعات المتأثرة للمخاطر أو الآثار السلبية الناجمة عن المشروع، ينبغي على المتعامل أن يتولى عملية التشاور بطريقة توفر للمجتمعات المتضررة فرصًا للتعبير عن آرائهم حول مخاطر المشروع والآثار المترتبة عليه، وإجراءات التخفيف من حدتها، وتسمح للمتعامل بدراستها والاستجابة لها. ولا بد في عملية التشاور الفعال مما يلي: (i) أن تقوم على الإفصاح المسبق عن المعلومات ذات الصلة والكافية، وذلك بما يشمل مسودات الوثائق والخطط؛و (ii) أن تبدأ في مرحلة مبكرة من عملية التقييم الاجتماعي والبيئي؛و (iii) أن تركزعلى المخاطر والآثار السلبية الاجتماعية والبيئية والتدابير والإجراءات المقترحة للتعامل مع هذه الآثار؛ و (iv) أن تتم بصفة مستمرة مع ظهور هذه المخاطر والآثار. يتم تنفيذ عملية التشاور بطريقة شاملة ومناسبة ثقافيا. ويتعهد المتعامل بصياغة عملية التشاور الخاصة به وفقاً للتفضيلات اللغوية الخاصة بالمجتمعات المتأثرة وعملية صنع القرار الخاصة بهذه المجتمعات واحتياجات المجموعات الضعيفة وتلك التي تعاني من الحرمان.

٢٢- في المشروعات التي تصحبها تأثيرات سلبية كبيرة على المجتمعات المتأثرة، تضمن عملية التشاور إجراء التشاور الحر والمسبق والمستنير مع هذه المجتمعات وتعمل على تسهيل المشاركة المستنيرة لهم. وتنطوي المشاركة المستنيرة على التشاور المنظم والمتكرر، مما يؤدي إلى مشاركة المتعامل في عملية صنع القرار وآراء المجتمعات المتأثرة حول الأمور التي تؤثر فيها بشكل مباشر، مثل تدابير التخفيف المقترحة، والمشاركة في فرص ومنافع التنمية بالإضافة إلى القضايا المتعلقة بالتنفيذ. وينبغي على المتعامل توثيق هذه العملية، لاسيما التدابير المتخذة لتفادي أو الحد من المخاطر والآثار السلبية التي تتعرض لها المجتمعات المتأثرة.

آلية التظلمات

٢٣- يتعهد المتعامل بالاستجابة لمشكلات المجتمعات ذات الصلة بالمشروع. فعندما يتوقع حدوث المخاطر أو الآثار السلبية المستمرة في المجتمعات المتأثرة، يجب عليه إنشاء آلية تظلمات لتلقي وتسهيل حل مشكلات هذه المجتمعات والتظلمات الخاصة بالأداء الاجتماعي والبيئي للمتعامل. كما يجب أن ترقى آلية التظلم إلى مستوى المخاطر والآثار السلبية للمشروع. إذ يجب أن تتعامل مع المشكلات بشكل فوري باستخدام عملية تتسم بالوضوح والشفافية والملاءمة من الناحية الحضارية، بالإضافة إلى إمكانية وسرعة وصول جميع فئات المجتمعات المتأثرة إليها دون أية تكلفة أو عقوبات. كما يجب ألا تعوق هذه الآلية إمكانية

اللجوء إلى الوسائل القضائية أو الإدارية. ومن ناحيته, يتعهد المتعامل بتزويد المجتمعات المتأثرة بمعلومات حول هذه الآلية أثناء فترة عملية المشاركة المجتمعية.

الرصد

٢٤- كجزء من نظام الإدارة، يتعهد المتعامل بصياغة الإجراءات اللازمة لرصد وقياس مدى فعالية برنامج الإدارة. بالإضافة إلى تسجيل المعلومات اللازمة لتعقب الأداء وإنشاء ووضع ضوابط التشغيل المناسبة، على المتعامل أن يستخدم الآليات الحيوية، مثل عمليات التفتيش والاستعراض، وفقًا لما هو مناسب، وذلك للتحقق من الالتزام التام والمضي قدمًا نحو تحقيق النتائج المرجوة. أما المشروعات ذات الآثار السلبية الكبيرة والتي تتميز بالتنوع أو تعذر مواجهتها أو معالجتها، فإن المتعامل يستعين بالخبراء الخارجيين المؤهلين للتحقق من معلومات الرصد الخاصة به. يجب أن يتوافق مدى الرصد مع مخاطر وآثار المشروع من ناحية ومتطلبات الالتزام الخاصة بالمشروع. من ناحية أخرى.يجب تعديل الرصد وفقاً للخبرات السابقة والتقييمات الاسترجاعية. ومن ناحيته, يقوم المتعامل بتوثيق نتائج الرصد وتحديد الإجراءات التصويبية والوقائية والإعلان عنها ضمن برنامج الإدارة المعدل. ويلتزم المتعامل أيضاً بتطبيق هذه الإجراءات التصويبية والوقائية والالتزام بمتابعتها لضمان فعاليتها.

إعداد التقارير

إعداد التقارير الداخلية

٢٥- يتسلم كبار مديري مؤسسة المتعامل تقييمات دورية عن مدى فعالية برنامج الإدارة اعتماداً على جمع البيانات وتحليلها بشكل منتظم. ويعتمد نطاق هذه التقارير والمعدل الدوري لإعدادها على طبيعة الأنشطة المحددة ونطاقها والتي يتم تنفيذها وفقًا لبرنامج الإدارة مع متطلبات المشروع الأخرى السارية.

إعداد التقارير الخارجية حول خطط العمل

٢٦- يتعهد المتعامل بالكشف عن خطة العمل للمجتمعات المتضررة. كما يلتزم المتعامل بتوفير التقارير الدورية التي تصف مراحل تقدم تنفيذ خطة العمل وذلك فيما يتعلق بالقضايا التي ترتبط بالمخاطر أو الآثار المستمرة التي تهدد المجتمعات المتأثرة، وفيما يخص أيضًا القضايا التي حددتها عملية التشاور أو آلية التظلمات كإحدى المشكلات المرتبطة بهذه المجتمعات. وإذا أسفر برنامج الإدارة عن إحداث تغييرات جوهرية أو إلحاق أية إضافات بتدابير أو إجراءات التخفيف الموصوفة في خطة العمل فيما يتعلق بالقضايا محور اهتمام المجتمعات المتأثرة، فيجب أيضًا الإفصاح عن تدابير وإجراءات التخفيف التي تم تحديثها. يذكر أن هذه التقارير يجب أن تتخذ شكلاً يسهل الوصول إليه بواسطة المجتمعات المتأثرة. هذا ويتوافق مدى تكرار هذه التقارير مع مشاكل المجتمعات المتأثرة ولكن مع الالتزام بإعدادها على الأقل سنويًا.